

سباق النفي بين ما كان النفي دخلا عليها فقال ان النكره
 في سياق النفي ليست للعموم ذكره في الافكار ومثل النكره
 في سياق النفي في كتابه الاحكام بقوله ليس في الدار رجل وفيه
 نظر واطلاق النفي يشمل النفي مما ولن ولا التي للنفي والدليل
 على انها للعموم قوله تعالى ولا يتخذ بعضكم بعضا اربابا
 من دون الله ومنهم من احتج بقوله تعالى فاما منكم من
 اذعنه حاجزين وقد يريد على استفارته من قوله ومنهم
 من احتج بانه لو لم يكن كذلك لم يكن لا اله الا الله توحيدا
 والاجماع على خلافه ثم اشار المصنف فيها الى تحيزه فيفسر
 احدهما المختلف في انها عمت وضعا اي ان اللفظ وضع
 لسلب كل فرد من افراد الكليه بالمطابقه وليس المراد به انه
 يدل بالمنطوق بل ما يفيد معنى الوضع المقابل للزوم وهو
 ظاهر كلام صاحبنا واختاره القراني او عمت لزوم ما عناه
 ان عمومها ليس باعتبار دلاله اللفظ على جميع الافراد بطريق
 المنطوق بل باعتبار ان نفي فرد منهم يقتضي نفي جميع الافراد
 ضرورة وليست للتحقيقه واختاره والد المصنف وحاصل الخلا
 انه لم يعمد لادلتها او لفي المشترك منها فلم يحصل العموم على
 الا لان حرف النفي اقتضى نفي الماهيه الكليه ونفي الاعمال يلزم
 منه نفي الاخص فحصلت السالبه الكليه بطريق الزوم لان

اللفظ موضوع في اللغه للسالبه الكليه والاول اظهر لان التكلم
 انما يقصد نفيه في كل رجل رجل لان نفي المشترك ويؤيد دخول
 الاستثنا على هذه الصيغه اتفاقا وعلى الثلث لم يخرج الاستثنا
 شيئا من مدلول اللفظ لان مدلوله عندهم انما هو الماهيه
 الكليه فالاستثنا انما يوجه على لزوم المدلول بالمطابقه
 وهي نفي الافراد اللازمه لنفي المشترك فيكون منقطعا وعلاوي
 الجموع ويكون الاستثنا من سمي اللفظ فيكون مشملا ويأتي
 على الخلاق التخصيص بالنيه فان قلنا بقول الحنفية من انه
 نفي للكل فلا يوشح حتى لو قال لا اكلت ويوشح معناه لا يسمع
 وان قلنا انه نفي للكليه فيوشح تخصيص بعض الافراد بالنيه
 واختار المصنف في غير هذا الكتاب التفصيل بين النكره المننيه
 على التام فالزوم وبين غيرها فبالوضع البحث الثاني
 ان قدما الاصوليين اطلقوا تعبير النكره المنفيه من غير فرق
 واعترض عليهم القراني بالنكره المعرفه مع لان سلويه من
 على انه يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وقال ابن السيد
 اذا قلت لا رجل في الدار لا يعبر لانه جواب لمن قال هل في الدار رجل
 واحد فيقال له لا رجل في الدار بل رجلان بخلاف ما اذا قيل هل
 لانه جواب لمن قال هل من رجل في الدار فجاز سؤاله من يطلق
 مفوم الرجل وكان جوابه لعموم السلب وهذا الاعتراض

اللفظ